



استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم

والتنمية في العراق خلال المدة 1985-2011

أ.م.د. حيدر نعمة بخيت

م.م. أحمد إبراهيم الزرفي

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

المستخلص:

احتل التعليم مكانة خاصة لدى جميع الأمم على مر تاريخ البشرية فالأمم المتطورة لم تصل إلى ماوصلت إليه دون ان يكون للتعليم دوراً مهماً وريادياً في تنويرها وتطويرها، فالإنسان غير المتعلم لا يعد إنساناً متكاملًا إذ يتعذر عليه استخدام طاقاته في التفاعل مع المجتمع وتطويره. استهدف البحث تسليط الضوء على الواقع التعليمي ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية والبشرية في البلد خلال المدة 1985-2011 مع الاستعراض التاريخي السريع للمدة التي سبقتها كونها تشكل سلسلة مرتبطة مع بعضها البعض من جهة ولأن ماوصلنا إليه في الوقت الحالي هو نتاج عما حدث في الماضي من جهة أخرى، وذلك من خلال الاعتماد على علاقة سببية غرانجر في تحديد اتجاه العلاقة ونوعها. قسم البحث إلى ثلاثة محاور فضلاً عن مقدمة ضمت إيجاز مختصر لمتضمناته الأساسية وخاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. خصص المحور الأول إلى الإطار النظري للعلاقة بين التعليم والتنمية، والمحور الثاني خصص إلى الواقع التعليمي والتنمية في العراق، في حين خصص المحور الثالث والأخير إلى استخدام اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية.

Abstract

Education occupied a great significance in all human cultures. Because it has a great role to advance and progress the socially then we can achieve the humand the economic development. Which become the important cases that every growing countries seek to achieve it. And this is logically a loility to development the education.

The study including three chapters the first chapter of them belong to theoretical study. the second chapter might belong to the instruction reality and development in the Iraq and by two subject, to take the first subject the instruction of reality in the Iraq during the primary ,secondary ,professional instruction and the graduate instruction besides the spend at the instruction and the second subject to take the development of reality in Iraq during the plans, , the statistics of the programs gretl1.9.9 and it to arrive at bereft the relation ship between the instruction and the economic development in the Iraq.



المقدمة

احتل التعليم مكانة خاصة لدى جميع الأمم على مر تاريخ البشرية فالأمم المتطورة لم تصل إلى ماوصلت إليه دون ان يكون للتعليم دوراً مهماً وريادياً في تنويرها وتطويرها، فالإنسان غير المتعلم لا يعد إنساناً متكاملًا إذ يتعذر عليه استخدام طاقاته في التفاعل مع المجتمع وتطويره، فالإنسان الأمي لم يعد ذلك الشخص الذي لاجيد القراءة والكتابة وإنما هو الذي لا يستطيع التعامل مع الوسائل والأدوات الحديثة كأجهزة الاتصال والحواسيب والأجهزة الرقمية المختلفة. وقد أشار احد حكماء الصين وهو كوان-تسو Kuan-Tsh منذ حوالي خمسة وعشرين قرناً إلى أفضلية الاستثمار في البشر عن طريق التعليم، وقد أثبتت التجارب الدولية المعاصرة ان الانطلاقة الحقيقية للتقدم والتطور والرفق تبدأ حينما يصل المجتمع إلى مستوى معين من التعليم.

وفيما يتعلق بالتعليم والتنمية فإن الاهتمام في التعليم يرجع إلى كونه القاعدة الأساسية التي تبنى عليها عملية إعداد الموارد البشرية بشكل سليم ومدروس والتي تعد العجلة الدافعة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان قوة هذه العجلة ترتبط بمدى جودة وفاعلية النظام التعليمي في البلد، فالتعليم يزود القوى العاملة بالمهارات اللازمة وتطويرها بالشكل الذي يعزز مساهمتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. كما ان التعليم يساهم في تطوير المجتمع وثقافته بالشكل الذي يساهم في تطور عملية التنمية وديمومتها، ناهيك عن دوره في تطوير الفن الإنتاجي المستخدم وتطوير التكنولوجيا المستوردة لظروف البلد وتطوير الأساليب الإدارية المتبعة وإتباع الأحدث منها.

وفي العراق تحتل قضية التعليم والتنمية أهمية خاصة لاسيما خلال مدة الدراسة 1985-2011 كون البلد مر بظروف مختلفة من حروب وعقوبات وتدهور امني ناهيك عن الظروف الاستثنائية التي سبقت هذه المدة تمثلت بالانقلابات العسكرية وتغير النظم السياسية المختلفة التي بدأت عام 1956 لتنتج عنها أجواء سياسية واجتماعية غير مستقرة لم تسلم منها البيئة الاقتصادية والنظام الاقتصادي بشكل عام إذ بقي غير واضح المعالم والأهداف يتبع الطبقة السياسية بشكل كبير وبالتالي لم يأخذ التعليم بالشكل الذي يتناسب ودوره في تطوير المجتمع وتنميته التي أصبحت مشوهة بشكل كبير وكما عكسته مؤشراتنا المختلفة.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الواقع التعليمي ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية والبشرية في البلد خلال المدة 1985-2011 مع الاستعراض التاريخي السريع للمدة التي سبقتها كونها تشكل سلسلة مرتبطة مع بعضها البعض من جهة ولأن ماوصلنا إليه في الوقت الحالي هو نتاج عما حدث في الماضي من جهة أخرى.

تمثلت مشكلة الدراسة بأنه على الرغم من وصول العراق الى مراتب متقدمة من حيث جودة التعليم في وقت ما إلا ان هذه المكانة لم تستمر طويلا بسبب الأحداث التي شهدها البلد مما انعكس بشكل سلبي على المسار التنموي إذ بقي متعثراً خلال المدة السابقة مما يستوجب وقفة جادة لغرض تشخيص الخلل في هذه العلاقة وسبل معالجتها.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن هنالك دور كبيراً للموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها الكفاءات اللازمة لدفع عجلة التنمية وضمان استمراريتها بصورة أكثر ديناميكية.



وبالتالي فان هنالك علاقة طردية لكل من المخرجات التعليمية والإنفاق على التعليم مع الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

انسجاماً مع مشكلة الدراسة وفرضيتها فقد قسمت إلى ثلاثة محاور فضلاً عن مقدمة ضمت إيجاز مختصر لهذه الدراسة وخاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. خصص المحور الأول الى الإطار النظري للعلاقة بين التعليم والتنمية، والمحور الثاني خصص الى الواقع التعليمي والتنمية في العراق، في حين خصص المحور الثالث والأخير إلى استخدام اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية.

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقة بين التعليم والتنمية

لقد برزت قضية التنمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كنتيجة حتمية لاستقلال الكثير من الدول وسعيها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي المادي المقرون بالعدالة الاجتماعية⁽¹⁾. وأثارت في تلك المدة سجلات ونقاشات عديدة دارت حول إيجاد مفهوم شامل للتنمية، إذ حاول كل فريق ربط مفهوم التنمية بالبعد الذي يختص فيه سواء كان هذا البعد اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي الا انه لا يهمل الجوانب الأخرى إلى الحد الذي يمكن القول معه ان جميع تلك المفاهيم كانت تصب في جره واحدة تتمثل بكون التنمية تهدف الى تحقيق الرخاء للفرد ولعموم المجتمع⁽²⁾.

واستكمالاً لما سبق فان التنمية في تلك المدة وحتى بعد ان تم تبنيها بشكل رسمي من الأمم المتحدة عام 1960 بموجب قرار الجمعية العامة المرقم (1515)⁽³⁾، فانها لم تتجاوز الخط بين مفهومي النمو والتنمية*، فقد عرفها جيرالد ماير على سبيل المثال بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن⁽⁴⁾. وقد عرفها أيضا آرثر لويس بأنها عملية نمو معدل إنتاج الفرد خلال سنة واحدة، وعرفها مايرز بأنها عملية تجميع رأس المال واستعماله بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي⁽⁵⁾. وهذا مفاده ان التنمية تحدث عندما تكون هناك أولاً إرادة أي انها عملية موجهة، وثانياً ان تكون معدلات النمو المتحققة في الناتج القومي الإجمالي تفوق معدلات النمو السكاني المتحققة والذي يعني ارتفاع معدل الدخل الحقيقي وبعبارة أخرى ارتفاع دخل الفردي الحقيقي.

وبالمقابل فان الواقع العملي جاء بنتائج تتعارض مع هذا الطرح عندما استطاعت الدول النامية ان تصل الى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة الا ان مستويات المعيشة لعموم الناس بقيت دون تغيير لعدد كبير منها، الأمر الذي أدى الى ترسيخ بعض القناعات ان هناك شيء خطأ في هذه الرؤيا لمفهوم التنمية⁽⁶⁾. ونتيجة لذلك اكتسى مفهوم التنمية الجديد معنى أكثر تعقيداً وتركيباً كونه يجمع أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية حيث طرحت منظمة العمل الدولية منهج الحاجات الأساسية من الصحة والتعليم وسميت التنمية في تلك المدة التنمية بالمشاركة سواء المشاركة على مستوى التنفيذ او على مستوى اتخاذ القرار⁽⁷⁾، وأصبحت التنمية أكثر التصاقاً بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي⁽⁸⁾. وهكذا التحقت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية* وظهرت التنمية الشاملة⁽⁹⁾، وبذلك أصبحت التنمية وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف إنسانية تتمثل في مجموعة الآمال والمطامح المستمدة من تطلعات المجتمع إلى حياة أفضل وعليه فقد عرفت التنمية بأنها عملية معقدة وشاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والأيدلوجية، وعرفت أيضاً بأنها عملية معقدة وحركية وشاملة تضم جوانب اقتصادية



اجتماعية وسياسية وثقافية من دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني في الدرجة الأولى والدوافع التي تحرك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة وهي بهذا المفهوم تجمع بين خاصيتي الشمول والتكامل⁽¹⁰⁾.

ويمكن ان نلاحظ من خلال التعاريف السابقة ان التنمية عملية موجهة بالأساس للعنصر البشري بقصد النهوض به من خلال رفع المستوى المعاشي له إضافة الى إنها عملية شاملة تشتمل في جزء منها على الجوانب الاقتصادية وفي الجزء الآخر على الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية والتي تؤثر أيضا بشكل او بآخر على رفع المستوى المعاشي.

بدأ مفهوم التنمية ينظر إليه على اعتبار الإنسان مورد مهم من الموارد الاقتصادية بالمجتمع وبالتالي يجب الاهتمام بأعداده وتجهيزه صحياً وتعليمياً ليؤدي دوراً أفضل في التنمية. وقد أدى هذا الفكر الاقتصادي الجديد الى توحيد الدعوة للإصلاح الاجتماعي والتربوي معاً تلازم ذلك مع الدعوة الى نظام اقتصادي عالمي جديد بلغ الاهتمام به عالمياً لدرجة أصدرت به الأمم المتحدة نداءً عام 1974 وأصبحت التنمية من خلاله تعني إشباع ما تصبوا إليه النفوس والمشاركة الخلاقة في استخدام ما لدى الأمة من طاقات إنتاجية والانتفاع الكامل من قواها البشرية، ولم تعد مجرد الانتقال من الفقر إلى الثراء، فالمفهوم الجديد لا يتضمن فقط فكرة تحسين الأوضاع الاقتصادية، وإنما يتضمن فكرة تحقيق المزيد من الكرامة الإنسانية والأمن والعدالة⁽¹¹⁾.

وفي ثمانينيات القرن العشرين والذي يعد عقد التنمية المفقودة نتيجة المشاكل التي عانى منها الاقتصاد العالمي شكلت الأمم المتحدة لجنة برئاسة رئيس وزراء النرويج عام 1983 وقدمت تقريرها عام 1987 فاستخدمت لأول مرة التنمية المستدامة والتي يقصد بها تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرات الأجيال القادمة⁽¹²⁾.

وزداد اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي المعاصر بالتنمية البشرية بعد ان أصبح الإنسان هو المقصود بالتنمية نتيجة تعرضه للمعاناة عمداً او سهواً بسبب الأخطاء المرتكبة في انتهاج أفضل السبل، الأمر الذي دفع العديد من الجهات على العمل لاستعادة الإنسان لمركز الصدارة الجدير به، مما أدى إلى بلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس ودلالات لها ارتباطات بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية وهذا بطبيعة الحال يتطلب فهماً جديداً ومعاصراً للتنمية البشرية⁽¹³⁾.

لقد أخذت التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر تحتل موقعاً مهماً من بين أهم القضايا الأساسية التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقها وفي إطار هذا السعي يبرز دور التعليم في القيام بالتنمية والاستفادة من ثمارها⁽¹⁴⁾، أي ان هناك علاقة تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية⁽¹⁵⁾.

ان هذا الأمر منطقي إذا ما لوحظ ان المؤسسات التعليمية تعمل على تسخير جميع إمكانياتها المادية والبشرية لتحسين مستوى التعليم من خلال تقديم المهارات والمعرفة العلمية وتنمية قدرات الطلبة ومواهبهم للاستفادة القصوى منها في مجالات الإنتاج المختلفة بالشكل الذي يضمن الاستخدام الأمثل للزمن والموارد ومن ثم رفع إنتاجية العمل الإنساني وزيادة الناتج القومي⁽¹⁶⁾، وبالمقابل فان التنمية الاقتصادية إذا ما تحققت فانها توفر للتعليم موارده المختلفة⁽¹⁷⁾.



ومن هنا فإن هناك عدة نقاط يؤثر فيها التعليم على التنمية الاقتصادية منها إعداد الكوادر البشرية العاملة واللازمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الكفاءات والمهارات والحد من النقص الحاصل فيها. ويرى فردريك هاريسون F.Harbson ان تكوين هذه المهارات والكفاءات يعد المفتاح الذهبي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وكذلك زيادة قدرة المتعلمين على التكيف وفقاً لظروف سوق العمل وتقلباته، إذا ان التطور التكنولوجي المتسارع أدى إلى تغيير شكل المهن والأعمال وهذا بدوره يفرض الانتقال المفاجئ من عمل لآخر وبهذا نجد قدرة المتعلمين على التكيف في الوظائف الجديدة تزداد كلما ازداد مستوى تعليمهم. فضلا عن تنمية مواهب الأفراد وقدراتهم على الإبداع والابتكار والذي يؤدي إلى تطوير العلوم والثقافة المستخدمة وهذا بدوره يساعد على زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته بحيث تكون السلع المنتجة بالمستوى الذي يجعلها قادرة على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية مما يعمل على زيادة العملة الأجنبية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁸⁾. كما ان التعليم يرفد الأفراد بالمعلومات وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها في ميدان عمله⁽¹⁹⁾. كذلك فإن التعليم يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد ولاسيما الفقراء منهم. وأخيرا يؤدي إلى انتشار وتسارع فرص التوظيف لجميع الأفراد ومن ثم يقلل نسبياً من مشكلة البطالة⁽²⁰⁾.

ونتيجة لما سبق يمكن القول ان التعليم يعد العمود الفقري لتقدم أي مجتمع وهو الوسيلة الرئيسة لتأهيل الموارد البشرية، فمستوى أداء جميع المؤسسات الخاصة والعامّة يتوقف في نهاية الأمر على كفاءة القائمين عليها وهو ما يتوقف على نوعية التعليم الذي تلقوه⁽²¹⁾، الأمر الذي ينعكس بشكل او بآخر على زيادة العائد من التعليم وان هذا العائد يتوزع بين الفرد والمجتمع وان كانت الكفة تميل دائماً لصالح العوائد الاجتماعية التي تتوزع على جميع أفراد المجتمع. ونود الإشارة هنا الى ان هذا الاهتمام في التعليم لا يعني انه لا توجد عوامل أخرى تؤثر في التنمية الاقتصادية غير ان العامل الأكثر حسماً في عملية التنمية الاقتصادية هو التعليم وكما أثبتته الكثير من الدراسات، كذلك نود الإشارة في هذا المجال إلى ان هذا الاهتمام بالتعليم لغرض تطوير المجتمع ليس بالأمر الحديث وإنما يعود إلى قرون عديدة.

لقد أصبحت القناعات تترسخ أكثر بأن للتعليم عائداً اقتصادياً يفوق ما ينفق عليه بل يفوق عائداً الاستثمار في كثير من المشروعات الاقتصادية الأخرى وتعددت الدراسات لإبراز قيمة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، وأثبتت هذه الدراسات التي تم معظمها في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفيتي السابق وفي بعض الدول الاسكندنافية، ان ما حدث في هذه الدول من نمو للدخل القومي والإنتاج والإنتاجية خلال فترات زمنية مختلفة هو نتاج التعليم بشكل او بآخر⁽²²⁾.

واستكمالاً لما سبق فانه يمكن الاستدلال لدور التعليم في التنمية الاقتصادية من خلال اتجاهين: الاتجاه الأول هو الاستدلال النظري والاتجاه الثاني هو الاستدلال من الناحية القياسية والتي اتجهت إلى قياس أثر التعليم على الدخل والإنتاج والإنتاجية.

الجانب الأول: الاستدلال النظري:

يمكن التذليل على دور التعليم في التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية عند ملاحظة الدور الذي يتأكد من خلال ما يأتي :



1- التجارب الدولية في مجال التنمية الاقتصادية، فعند انتهاء الحرب العالمية الثانية انهارت اقتصاديات العديد من الدول الأوروبية وتحققت خسائر مادية جسيمة لهياكلها الإنتاجية وتدمير لرأس المال المادي فيها، إلا ان عملية إعادة بناء اقتصاديات هذه الدول لم تستغرق الوقت الذي توقعه العديد من الاقتصاديين الأمر الذي يعزي وبشكل كبير إلى مشروع مارشال وإلى التطور النوعي في الموارد البشرية من خلال التطور النوعي للتعليم⁽²³⁾.

2- ان تجربة الدول التي استطاعت تحقيق التطور والتقدم فيها دون ان يتوفر لديها القدر الكافي من الموارد الطبيعية تثبت هي الأخرى وتؤكد أهمية الموارد البشرية ودورها الحاسم في عملية التنمية وتطويرها وبالذات ما يتصل بتطورها النوعي كما هو الحال مع العديد من بلدان العالم.

3- ان تجربة بعض الدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة يجعلها غنية بمواردها هذه، إلا أنها لا تستطيع تحقيق تطورها وتقدمها بسبب ضعف درجة تطور مواردها البشرية وبالذات في الجانب النوعي لهذا التطور في تلك الموارد.

4- ان التطور المتسارع في مضامين التطور ومعطياته في الدول المتقدمة يستند وبشكل كبير على نوعية مواردها البشرية التي تنمي عن طريق التعليم المرتبط بهذا التطور من خلال تلبية جميع احتياجات هذا التطور في النشاطات الاقتصادية، وعن طريق التوصل الى أساليب ووسائل أكثر حداثة وتطور وبشكل متزايد ومتسارع ومستمر الأمر الذي يضمن استمرار حالة التطور والتقدم في هذه الدول.

5- ان تجربة الدول المتقدمة في مسار تطورها التاريخي تستند على تطور مواردها البشرية من خلال تطور التعليم الذي كان أساساً وسابقاً لتطور نشاطاتها الاقتصادية وكذلك سابقاً وأساساً لتطور أساليب الإنتاج التي استخدمت في هذه النشاطات وفي تنميتها وتطورها⁽²⁴⁾.

ونتيجة لما سبق بات ينظر إلى التعليم على انه مكون أساسي من مكونات عملية التنمية. لذا بدأت الدراسات التطبيقية والقياسية على الواقع لكثير من الدول لإبراز دور التعليم في التنمية من الناحية القياسية⁽²⁵⁾.

الاتجاه الثاني : الاستدلال من الناحية القياسية والتطبيقية:

شكلت العلاقة التبادلية بين التعليم والتنمية قضية مهمة وشغل شاغل لجميع المهتمين (الاقتصاديين والتربويين) إذ دفعهم إلى إجراء دراسات وأبحاث تطبيقية وقياسية كان الغرض منها إثبات العلاقة التبادلية بين التعليم والتنمية، فأتجهت هذه الدراسات في الأعم الأغلب الى قياس الأثر على الإنتاج والإنتاجية والدخل القومي والدخل الفردي واستخدموا طرق إحصائية مختلفة كالتربط والبواقي وطريقة القياس المباشر وغيرها. وان جميع هذه الدراسات بينت ان التعليم يؤدي الى زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل الفردي والقومي.

المحور الثاني: الواقع التعليمي والتنموي في العراق

أولاً: الواقع التعليمي في العراق

يمتلك العراق نظاماً تعليمياً متميزاً على المستوى الإقليمي حتى بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي على الرغم من كل الانقلابات السياسية والفكرية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، بعدها أخذت نوعية التعليم بالتراجع نتيجة النقص الحاصل في التخصيصات المالية وهجرة الكفاءات العلمية



أما خلال المدة (1991-1997) فإن عدد الطلاب استمر في الزيادة حيث ارتفع من (1023710) طالب عام (1991) إلى (1056929) طالب عام (1997) وبمعدل نمو سنوي مركب (1,77%)، على النقيض من مؤشر عدد المدارس الذي سجل معدل نمو سنوي سالب وصل إلى (-0,2%) حيث انخفض عدد المدارس من (2719) مدرسة عام (1991) إلى (2694) مدرسة عام (1997) ويرجع هذا الانخفاض بسبب انخفاض التخصيصات المالية نتيجة انخفاض الدخل القومي جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في تلك المدة*. أما عدد المدرسين والمدارس فقد حافظ على معدل نموه الايجابي حيث سجل معدل نمو سنوي مركب بلغ (4,97%) حيث ارتفع عدد المدرسين والمدارس خلال المدة أعلاه من (44772) مدرس ومدرسة عام (1991) إلى (54364) مدرس ومدرسة عام (1997).

وخلال المدة (1998-2002) سجلت مرحلة التعليم الثانوي ارتفاعاً في عدد الطلبة إذ ارتفع العدد من (1020823) طالب وطالبة للعام الدراسي (1998) إلى (1132106) طالب وطالبة في العام الدراسي (2002) محققاً بذلك معدل نمو سنوي مركب قدره (2,62%) وبزيادة إجمالية قدرها (111283) طالب وطالبة، كما شهد عدد المدارس هو الآخر زيادة انعكست على معدل النمو السنوي المركب الذي وصل إلى (2,6%) إذ ازداد عدد المدارس من (2822) مدرسة للعام الدراسي (1998) إلى (3128) مدرسة للعام الدراسي (2002) وبزيادة قدرها (306) مدرسة. أما عدد أعضاء الهيئة التدريسية فقد ارتفع هو الآخر حيث بلغ (65681) مدرس ومدرسة للعام الدراسي (2002) بعد أن كان (54846) مدرس ومدرسة عام (1998) وبزيادة إجمالية قدرها (10835) مدرس ومدرسة وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (4,61%).

واستمر عدد الطلبة المسجلين بالارتفاع خلال المدة (2004-2011) مسجلاً معدل نمو سنوي مركب يعد الأعلى إذا ما قورن بالسنوات السابقة فقد بلغ (3,16%) حيث وصل عدد الطلبة إلى (1953766) طالب وطالبة عام (2011) بعد أن كان (1571288) طالب وطالبة عام (2004) وبزيادة إجمالية قدرها (382478) طالب وطالبة، ويمكن إرجاع هذه الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة المسجلين إلى التحسن الكبير في الدخل العائلي⁽³⁰⁾، وارتفع أيضاً عدد المدارس حيث سجل معدل نمو سنوي مركب بلغ (3,6%) حيث وصل عدد المدارس إلى (5472) مدرسة في عام (2011)⁽³¹⁾ بعد أن كان (4269) مدرسة عام (2004) وبزيادة إجمالية قدرها (1203) مدرسة.



جدول (1) التطور الكمي والنوعي للتعليم الثانوي في العراق للمدة (1985-2011)

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المدرسين	طالب/مدرس	مدرسة /طالب
1985	2106	997071	33867	29,4	473,4
1986	2209	1098627	35143	31,2	497,3
1987	2315	*1012426	39261	25,7	437,3
1988	2306	985123	40438	24,4	427,2
1989	2387	981409	42829	22,9	411,1
1990	2614	986152	45444	21,7	377,3
1991	2719	1023710	44772	22,8	376,5
1992	2719	967872	42654	22,6	355,9
1993	2540	992617	48496	20,4	390,7
1994	2626	994384	49783	19,9	378,6
1995	2658	1009105	52428	19,2	379,6
1996	2675	1037482	52393	19,8	387,8
1997	2694	1056929	54364	19,4	392,3
1998	2822	1020823	54846	18,6	361,7
1999	2878	1038303	55061	18,8	360,7
2000	2941	1051905	60225	17,4	357,6
2001	3051	1063842	62810	16,9	348,6
2002	3128	1132106	65681	17,2	361,9
2003	-	-	-	-	-
2004	4269	1571288	83358	18,8	368
2005	3576	1437842	76008	18,9	402
2006	3920	1389017	111483	12,4	354,3
2007	4109	1491933	113556	13,1	363
2008	4364	1603623	114745	13,9	367,4
2009	4756	1750049	128477	13,6	367,9
2010	5182	1877434	135964	13,8	362,3
2011	5472	1953766	136446	14,3	357

* سبب الانخفاض هو عدم السماح بالرسوب لأكثر من سنة واحدة

(-): الأرقام غير معروفة.

- العمودين الخامس والسادس من اعداد الباحثان

- البيانات من (1985-1990) وزارة التربية ، تطور التربية والتعليم لسنوات مختلفة. صفحات مختلفة.

- البيانات من (1991-2011) وزارة التخطيط الجهاز، المركزي للإحصاء ، تقارير عن التعليم لسنوات مختلفة وصفحات مختلفة.

2- واقع التعليم العالي في العراق

يكتسب التعليم العالي أهميته من كونه الأداة التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وتكوين وتهيئة رأس المال البشري تهيئة علمية تمكنه من التأثير الإيجابي في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وتتراوح مدة الدراسة في التعليم العالي بين (2-6) سنوات دراسية يشتمل على الطلبة في عمر (18) سنة فما فوق وتخضع هذه المرحلة في العراق إداريا إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي



تأسست عام 1970 بموجب القانون رقم (132) لسنة 1970 لتكون النواة الأساسية الإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية.

من خلال معاينة بيانات الجدول (2) نجد خلال المدة (1985-1991) ان عدد الطلبة الموجودين قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغ في العام الدراسي (1991) (179542) طالب بعد ان كان (122241) طالب عام (1985) وازيادة قدرها (57301) طالب وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (6,6%)، في حين ارتفع عدد الطلبة المتخرجين في المدة نفسها من (11032) طالب للعام (1985) إلى (38233) طالب عام (1991) ، وازيادة إجمالية قدرها (27201) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (23,02%). أما عدد الأساتذة ازداد هو الآخر من (7280) أستاذ في العام الدراسي (1985) إلى (10548) أستاذ عام (1991) محققاً بذلك زيادة إجمالية قدرها (3268) أستاذ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (6,4%).

أما خلال المدة (1992-1997) نجد إن بوادر التدهور بدأت تدب في النظام التعليمي بسبب الظروف القاسية التي مر بها البلد ولا سيما في هذه المدة فعلى الرغم من معدلات النمو الايجابية في المؤشرات الكمية إلا إن المؤشرات النوعية شهدت تدهوراً واضحاً إذ شهد عدد الطلبة الموجودين ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع من (197786) طالب عام (1992) إلى (257278) طالب عام (1997) وازيادة قدرها (59492) طالب وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (5,4%)، أما عدد الطلبة المتخرجين فإنه شهد تذبذب واضحاً حيث استمر في الزيادة لغاية العام الدراسي (1994) ليعود وينخفض في عامي (1995) و (1996) قبل إن يعاود الارتفاع في العام الدراسي اللاحق (1997)⁽³²⁾، وعموماً فإن معدل النمو السنوي سجل معدل موجب بلغ (0,4%) ويعود السبب في ذلك إلى التسرب في سوق العمل قبل التخرج أو التأجيل الدراسي وكذلك أيضاً الهروب من الالتحاق في الجيش بعد إكمال الدراسة. في حين سجل عدد الأساتذة ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغ عددهم (11986) أستاذ عام (1997) بعد إن كان (10572) أستاذ عام (1992) وازيادة إجمالية قدرها (1466) أستاذ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (2,5%) وهو معدل نمو يقل عن معدل نمو عدد الطلاب، فيما ازداد عدد الجامعات خلال المدة (1992-1997) لتصل في نهايتها إلى (12) جامعة مما زاد من حصة الجامعة الواحدة من الطلاب حيث بلغ مؤشر طالب/جامعة (17980,5) عام (1992) ارتفع إلى (21439,8) عام (1997) وهو مؤشر سلبي مما يتطلب وقفة جادة بهذا الجانب والعمل على زيادة عدد الجامعات لاستيعاب الزيادة الحاصلة في عدد الطلبة المسجلين في الأعوام اللاحقة.

وقد استمر عدد الطلبة الموجودين في التزايد خلال المدة (1998-2002) حيث ازداد عدد الطلبة الموجودين من (266505) طالب عام (1998) إلى (297292) طالب عام (2002) وازيادة إجمالية قدرها (12787) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (2,8%) ، كما نجد إن عدد الخريجين ازداد هو الآخر وللمدة نفسها من (46705) طالب عام (1998) إلى (53260) طالب عام (2002) وازيادة إجمالية قدرها (6555) طالب وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (3,3%)، وهذا تزامن مع ارتفاع في عدد الأساتذة إذ ارتفع عددهم من (12101) أستاذ للعام الدراسي (1998) إلى (13240) أستاذ للعام الدراسي (2002) وازيادة إجمالية قدرها (1139) أستاذ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (2,3%)، وللمدة نفسها نجد ان عدد الجامعات لم يتغير مما اثر سلباً على حصة الجامعة الواحدة من الطلبة.



وخلال المدة (2003-2011) استمر عدد الطلاب الموجودين في الارتفاع حيث ارتفع عدد الطلبة الموجودين من (322226) طالب عام (2003) إلى (476377) طالب عام (2011) وبتزايد إجمالية قدرها (154151) طالب وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (5%) وهو أمر طبيعي إذا ما اخذ بنظر الاعتبار زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وكذلك ارتفع عدد الخريجين خلال المدة نفسها حيث ارتفع عدد الخريجين من (68826) طالب عام (2003) إلى (74082) عام (2011). هذا من جانب ومن جانب آخر سجل عدد الأساتذة ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع عدد الأساتذة من (15523) أستاذ عام (2003) إلى (34256) أستاذ عام (2011) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (9,10%).

جدول (2) المؤشرات الكمية والنوعية للجامعات العراقية خلال المدة (1985-2011)

السنة	عدد الجامعات	عدد الطلبة (الموجودين)	عدد الخريجين	عدد الأساتذة	طالب/جامعة	طالب/أستاذ
1985	7	122241	11032	7280	17463	16,8
1986	7	141762	18102	7616	20251,8	18,6
1987	7	142495	27057	8327	20356,4	17,1
1988	8	153245	24479	8805	19155,6	17,4
1989	11	179458	39547	9458	16314,4	19
1990	11	184047	43685	10173	16731,5	18,1
1991	11	179542	38233	10548	16322	17
1992	11	197786	37240	10572	17980,5	18,7
1993	12	197437	38054	10591	16453,1	18,6
1994	12	186140	43347	11789	15511,7	15,8
1995	12	201984	35274	11848	16832	17
1996	12	232896	33653	11685	19408	19,9
1997	12	257278	37917	11986	21439,8	21,5
1998	12	266505	46705	12101	22208,8	22
1999	12	278785	46522	11993	23232,1	23,2
2000	12	273991	50196	12068	22832,5	22,7
2001	12	277195	49935	12402	23099,5	22,4
2002	12	297292	53260	13240	24774,3	22,5
2003	12	322226	68826	15523	26852,2	20,8
2004	12	354922	74676	17003	29576,8	20,9
2005	17	368753	74518	21046	21691,4	17,5
2006	17	380231	74669	24459	22366,5	15,5
2007	17	353173	75529	29109	20774,9	12,1
2008	17	368631	67053	30109	21684,2	12,2
2009	19	382873	69020	31981	20151,2	12
2010	19	416414	73988	34016	21916,5	12,2
2011	19	476377	74082	34265	25072,5	13,9

-العمودين السادس والسابع من اعداد الباحثان

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير عن التعليم لسنوات مختلفة وصفحات مختلفة.



ثانيا: الواقع التنموي في العراق

نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي مر بها البلد قبل وخلال المدة المبحوثة فان فهم الواقع التنموي بصورة وافية يتطلب منا تقسيمه الى أكثر من مرحلة واحدة وذلك وفقا لطبيعة الأحداث التي شهدها البلد والتي نجم عنها تميز كل مدة زمنية عن أخرى بعوامل متعددة، لذا ستكون دراستنا مقسمة وفقا للمراحل التالية:

1- مرحلة انعاش التنمية:

تبنيت الحكومة خلال هذه المدة مجموعة من الخطط التي من خلالها حاولت تنفيذ مجموعة من الأهداف ابتدأت بالخطة المؤقتة في كانون الأول عام 1959 ومرورا بالخطة الاقتصادية الخمسية في تموز عام 1965 وانتهاء بخطة التنمية القومية عام 1976. ف فيما يتعلق بالخطة الاقتصادية المؤقتة (1960/1959-1963/1962) فان الغرض الأساسي من تبني هذه الخطة هو إعطاء وقتا كافيا لوزارة التخطيط لتحضير خطة اقتصادية جديدة، والغرض الآخر هو إكمال المشاريع التي كانت في ذلك الوقت قيد التنفيذ. اما الخطة الاقتصادية التفصيلية (1961/1962-1966/1965) فقد وضعت بعد سنتين من تبني الخطة المؤقتة وبدأ العمل بها في بداية عام 1962⁽³³⁾، وكانت هذه الخطة على العكس من برامج الأعمار والخطة الاقتصادية المؤقتة، إذ أكدت على أهمية التصنيع في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. بينما الخطة الاقتصادية الخمسية (1965/1966-1969/1970) تم تبنيها في عام 1965 ووضعت لها أهداف اقتصادية واجتماعية محددة تضمنت تلك الأهداف بلوغ معدل نمو سنوي بالدخل القومي لا يقل عن 8% وتوزيع الإنتاج وذلك عن طريق تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي وزيادة الأهمية النسبية للصناعة والزراعة حيث أريد للصناعة ان تنمو بمعدل نمو قدره 12% والزراعة 7.5% خلال مدة الخطة وتحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة⁽³⁴⁾. ثم جاءت خطة التنمية القومية (1969-1974) بعد إسقاط الحكم العارفي عام 1968، جاءت السلطة الجديدة لتحكم البلد حتى الاحتلال الأمريكي عام 2003، وانطلاقا من مسؤولية الحكومة في تسيير آلة التنمية من خلال الاستمرار في تنفيذ الخطة التنموية السابقة (1965-1969) وبعد مرور عامين استطاع النظام الجديد ان يحكم سيطرته على البلاد، فقام بصياغة ورسم سياساته الاقتصادية والاجتماعية التي اتسمت بشكل واضح على توسيع قاعدة القطاع العام في النشاط الاقتصادي وزيادة فاعليته من خلال تأسيس عدد من المؤسسات العامة المتعلقة بإدارة الاقتصاد، وما أعقبها من سيطرة الدولة على مجمل الفعاليات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارة الخارجية، وبذلك أصبحت الريادة والقيادة بيد القطاع العام⁽³⁵⁾. تلتها خطة التنمية القومية (1976-1980) التي وضعت بموجب القانون رقم 89 لسنة 1977 واستهدفت زيادة الدخل القومي بنسبة 16.8% ورفع دخل الفرد بنسبة 13.3% وإحداث معدلات نمو في قطاعي الصناعة والزراعة قدرها 32.9% و 7.1% على التوالي.

2- مرحلة تراجع وتدهور التنمية:

تعد هذه المرحلة انتكاسة حقيقية للتنمية في العراق نتيجة الظروف التي مر بها البلد والمتمثلة بالحرب العراقية الإيرانية ومن ثم تلتها حرب الخليج الثانية أو كما تسمى بحرب تحرير الكويت أعقبها



فرض عقوبات قاسية على العراق توقف خلالها تصدير النفط الذي يعد المصدر الأساس لتوليد الدخل وبالتالي تدهور جميع مؤشرات التنمية⁽³⁶⁾. وعليه سوف يتم تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين هما:

أ- الحرب وتوقف التنمية

جاءت رياح الحرب بما لا تشتهي مسيرة التنمية في العراق فبعد الخطط والبرامج الطموحة خلال المدة 1950-1980 والتي أريد منها بشكل عام النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بالشكل الذي يحقق مستويات مرتفعة من التنمية والتي حققت نسب كبيرة من أهدافها إذ كاد العراق أن يصل إلى مشارف أبواب مغادرة حلقة الدول النامية لولا توقف كل تلك الانجازات باندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي دامت قرابة ثمان أعوام.

كما هو معروف ان دالة التنمية في العراق تعتمد على العائدات النفطية ولما كان القطاع النفطي المتضرر الأكبر من الحرب فمن الطبيعي أن تتحدر المؤشرات الاقتصادية والتنموية عما كان متوقع لها وتدني مستواها بشكل كبير، فبعد ان كانت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (55%) خلال المدة (1980-1984) انخفضت إلى (21%) خلال المدة (1981-1989) يضاف إلى ذلك عدم قدرة هذا القطاع خلال الحرب من مواجهة النفقات العسكرية مما دفع الحكومة للجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي والتي أدت الدور الأساسي في امتصاص الإنفاق المتزايد على الاحتياجات العسكرية وكل ذلك على حساب احتياجات التنمية الاقتصادية. وكما هو معروف فان الحرب لا تقتصر آثارها على الجوانب الاقتصادية بل تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والنفسية والمعنوية. لقد ازداد الإنفاق العسكري بمقدار (78%) خلال السنتين (1981 و 1982) وازدادت النسبة المخصصة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض الدفاع إلى (19%) عام (1982) مقارنة مع (6.9%) عام (1980) وأكثر من نصف الميزانية العمومية الحكومية تم تحويله للأغراض العسكرية عام 1982 مقارنة بـ 27% عام 1980 وعلى الرغم من ان الإنفاق على القطاع العسكري قد ازداد بمقدار 33% سنويا خلال المدة 1982-1984 إلى ان العبء العسكري ازداد إلى 24.4% و 29.1% عام 1983 و 1984 مقاسا بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁷⁾.

وعلى الرغم من الانجازات الاقتصادية المتحققة في المدة التي سبقت الحرب ونجاحه في مجالات الإنشاءات والبناء الا ان الاقتصاد العراقي لم يكن مرناً وقويا بما ينسجم مع تلبية كل هذه الاحتياجات والأعباء العسكرية خاصة وان البلد استمر في استيراد الأسلحة على الرغم من إنفاق مبالغ ضخمة على الصناعة العسكرية وتحول البلد إلى اكبر مستورد للسلاح في العالم بعد ان أصبحت نفقاته العسكرية أكثر من 198 مليار دولار خلال المدة 1980-1990 وهو مبلغ يتجاوز جميع العوائد النفطية خلال المدة 1930-1990 والبالغة 196 مليار دولار⁽³⁸⁾.

وكنتيجة حتمية للضغط الحاصل من الإنفاق العسكري على الموارد المالية للبلد بعد تدويرها للأغراض العسكرية اتجهت الحكومة إلى فرض إجراءات تقشفية على عموم الاقتصاد، وبهذا أصبح الإنفاق على التنمية الاقتصادية من الأمور الثانوية لدى الحكومة مما دفع بها إلى إلغاء مجلس التخطيط عام 1987 واستبداله بهيئة التخطيط التابعة لوزارة التخطيط⁽³⁹⁾.



وعموماً يمكن القول ان هذه المدة شهدت بدايات التدهور والتشوه الحقيقي لاغلب المؤشرات التنموية في العراق الأمر الذي يعكسه الجدول (3).

جدول (3) بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والتنموية لعامي 1981 و 1990

المؤشر	1981	1990	معدل النمو السنوي المركب %
الناتج المحلي الإجمالي بالجارية (مليون دينار)	1347	22848	37
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	5893	6493	1,1
حصة الفرد بالأسعار الجارية (دينار)	843	1276	4,7
حصة الفرد بالأسعار الثابتة (دينار)	433	363	1,9-
حجم الاستثمارات (مليون دينار)	4100	2619	4,9-

المصدر:

- ناهده عزيز مجيد، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة 1980-2000، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 73.
- معدل النمو السنوي من عمل الباحثان.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية فأن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ارتفع من (62) سنة عام (1980) الى (65) سنة عام (1990) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0,5%)، أما مؤشر وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 طفل نلاحظ إن المؤشر شهد تغيرات ايجابية حيث انخفض عدد وفيات الأطفال الرضع من (80) طفل عام (1980) الى (47) طفل عام (1990) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-2,5%). وفيما يخص مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 من الأطفال نلاحظ ان العدد انخفض من (95) طفل عام (1980) إلى (56) طفل عام (1990)⁽⁴⁰⁾ وبمعدل نمو سنوي بلغ (-0,9%).

ب- العقوبات وانهايار التنمية:

ان الخسائر التي لحقت بالاقتصاد والمجتمع العراقي خلال الحرب العراقية الإيرانية على الرغم من فداحتها إلا أنها لم تتوقف عند هذا الحد فبعد سنتين من نهايتها دخل العراق في حرب طاحنة مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بعد اجتياحه للكوييت ليزداد الوضع سوءاً من خلال تعميق معظم المشاكل الاقتصادية. فكنتيجة للحرب فان العراق قد فقد ما تبقى من بنيته الاقتصادية والاجتماعية المدنية والعسكرية على حد سواء وتعرض الشعب لخسائر هائلة في الأرواح وتراجعت مستويات المعيشة وتدهورت لتصل إلى أدنى المستويات⁽⁴¹⁾.

إن العقوبات الاقتصادية والتي أريد منها إن تجعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً مغلقاً* في تعاملاته الخارجية مما انعكس سلماً على ناتجه المحلي الإجمالي إذ كان نموه بطيء ثم اخذ بالانحدار نحو الصفر وأخذ رأس المال المتراكم بالانخفاض نتيجة الاندثار الذي يصيبه مع التقدم في الزمن وما ينعكس على ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية واتساع الفجوة بين السعر الحقيقي والاسمي لأسعار صرف عملته المحلية تجاه العملات الأخرى الأمر الذي أدى إلى انهيار ما تبقى من سياسات التنمية التي يعمل عليها الاقتصاد⁽⁴²⁾.



3- النظام الاتحادي الفدرالي ومحاولات إنعاش التنمية

بعد تغيير النظام في نيسان عام 2003 تجددت الآمال بعودة العراق إلى سابق عهده وإحياء الجهود التي تبذرت في مجال التنمية الاقتصادية غير ان النتائج على ارض الواقع بددت تلك الآمال وأصبح على ما يبدو ان المشاكل التي يعاني منها العراق هي مشاكل هيكلية ولدت وترعرعت في بيئة من الحروب والعقوبات وسياسات التخبط والعشوائية والآنية في حل المشاكل في ظل عدم وجود رؤية واضحة وإستراتيجية مسبقة طويلة الأجل مما ولدت آثار أصبحت لصيقة للحالة الاقتصادية، غير ان ذلك لم يثني الحكومة العراقية من محاولة الإصلاح وتبني فلسفة واضحة المعالم متكئة في ذلك إلى ما يملكه العراق من موارد اقتصادية وبشرية وبمساندة من بعض المؤسسات الدولية التي لها المصلحة في ارتباط العراق بمؤسساتها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من خلال تقديمها وصفات جاهزة والتي تكون كفيلة* بتحول العراق نحو اقتصاد السوق. لذا فكانت أولويات الحكومة العراقية المؤقتة هي الاتجاه نحو تعزيز سيطرتها على عملية إعادة الأعمار التي بدأتها القوات المحتلة، والعمل على إصلاحات تكون كفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي وتبني سياسة نفطية تعزز زيادة الصادرات النفطية من خلال مجال الاستثمار في هذا القطاع⁽⁴³⁾، والتفاوض حول الديون العراقية وإعادة جدولتها الأمر الذي ربط العراق ببرنامج المساعدات الطارئة الذي يموله صندوق النقد الدولي والذي اقر عام 2004⁽⁴⁴⁾، وبموجبه منح العراق مبلغ 436 مليون دولار ووفقا لهذا البرنامج تكون الحكومة ملزمة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والمتمثلة ترشيد الإنفاق وجمع العوائد غير النفطية وتوحيد التمويلات العامة واعتماد الشفافية وإصلاحات إدارية ومؤسساتية ضرورية لإدامة الانتعاش الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى من المساعدة المالية وإصلاحات أخرى لها علاقة بتقدم العملية التنموية واستمراريتها. كما حاولت الحكومة خصخصة قسم من المشاريع العامة وتنظيم عملية تبادل الأسهم والتخلص من المشاكل المالية من خلال تبني عملية تبديل العملة وتحديد دقيق للكثلة النقدية والعمل على استقلالية البنك المركزي.

ومع تسلم مجلس الوزراء المنتخب السلطة شرع بتنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية والعمل على ترجمة برنامج المساعدات الطارئة على ارض الواقع إلا ان الظروف السياسية والأمنية التي كان البلد ولازال يعاني منها ومشاكل إدارية تمثلت بآلية الصرف للدول المانحة والتي خصصت الجزء الأكبر من المنح للأغراض الأمنية مما جعل ما صرف فعلا من هذه المنح لا يتجاوز 30 في المائة.

وعند النظر إلى بعض المؤشرات الصحية نلاحظ من خلال الجدول (4) تدهور طفيف في مؤشر عدد وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 طفل مقابل تحسن طفيف في مؤشر عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف من السكان. إذ ارتفع عدد وفيات الأطفال الرضع من (32) طفل عام (2004) إلى (35) عام (2010) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (3%). بينما انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (41) طفل عام 2004 إلى (38) طفل عام (2010) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-2,5%).



جدول (4) بعض المؤشرات الصحية ومعدلات نموها لسنوات مختارة

السنة	عدد وفيات الأطفال الرضع لكل ألف طفل	عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف من السكان	المدة الزمنية	معدل نمو الأطفال الرضع	معدل نمو الأطفال دون سن الخامسة
2004	32	41	2006-2004	7,5	0
2006	37	41	2009-2006	7,9-	2,5-
2009	36	38	2010-2009	2,8-	0
2010	35	38	2010-2004	3	2,5-

المصدر: صادق عباس راهي، تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2010، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2012، ص83.

ومن المؤشرات الصحية الأخرى العمر المتوقع عند الولادة وكما مبين في الجدول (5) والذي شهد تراجعاً خلال المدة (2006-2003) حيث انخفض من (61,2) سنة عام (2003) إلى (58,5) سنة عام (2006) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (-1,5%) ليسجل بعدها معدلات نمو موجبة طول المدة اللاحقة عندما ارتفع إلى (60,6) سنة عام (2008) وبمعدل نمو سنوي بلغ (1,8%) والى (68) سنة عام (2010) وبمعدل نمو سنوي بلغ (5,9%). أما لإجمالي المدة فإن المؤشر شهد تحسناً كبيراً عندما ارتفع من (61,2) سنة عام (2003) إلى (68) سنة عام (2010) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (1,5%).

جدول (5) العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات نموه لسنوات مختارة

السنة	العمر المتوقع عند الولادة	السنوات	معدل النمو السنوي المركب %
2003	61,2	2006-2003	1,5-
2006	58,5	2008-2006	1,8
2008	60,6	2010-2008	5,9
2010	68	2010-2003	1,5

المصدر:

- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2008)، ص58.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2011)، أبو ظبي، 2011، ص39.

المحور الثالث: استخدام اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية

في هذا المحور سوف يتم اختبار وقياس السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة للمدة 1985-2011 وبين المتغيرات الأخرى كمتغير عدد الخريجين ومتغير الإنفاق على التعليم والأسعار الثابتة للمدة ذاتها بالاعتماد على النظام الإحصائي الجاهز $gretl 1.9.9$ ومن ثم على ضوء اتجاهات النتائج المستخرجة يتم تحليل العلاقات الناتجة قياسياً بالاعتماد على البرنامج الجاهز $minitab 1.0$ وذلك من خلال الفقرتين الآتيتين:



أولاً: قياس العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى

بغية الوصول إلى هدف البحث في تحديد العلاقة واتجاهها بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم من جهة والناتج المحلي الإجمالي وأعداد الخريجين من جهة ثانية، تم استخدام البيانات السنوية لهذه المتغيرات غطت المدة (1985-2011) وتحديد العلاقة بحسب المعادلات التالية:

$$Y=f(x1)$$

$$Y=f(x2)$$

$$X1=f(y)$$

$$X2=f(y)$$

إذ إن:

$$Y = \text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1988.}$$

$$X1 = \text{الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة لعام 1988.}$$

$$X2 = \text{أعداد خريجي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة التعليم التقني.}$$

وقام الباحثان بالخطوة الأولى لتحديد طبيعة اتجاه العلاقة وكالاتي:

1- اختبار استقرارية البيانات

لغرض اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم وأعداد الخريجين تم اللجوء إلى اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه والذي من خلاله نستدل على استقرارية السلاسل الزمنية وكانت نتائج اختبار (ADF) بحسب الجدول (6):

جدول (6) نتائج اختبار ADF

المتغير	Lag	بدون حد ثابت واتجاه زمني	بحد ثابت وبدون اتجاه زمني	بحد ثابت واتجاه زمني
y	4	1,223	0,044	-3,597
X1	6	5,7961	3,7408	-3,7195
X2	الفرق الأول	-3,5698	-4,07011	-3,96971

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Gretel.

وبمقارنة النتائج لاختبار ADF مع القيم الحرجة للإحصائية ADFt والمحتسبة بحسب معادلة

(Mackinnon)* وكانت النتائج بحسب الجدول التالي:

جدول (7) مقارنة نتائج اختبار ADF مع القيم الحرجة للإحصائية ADFt والمحتسبة بحسب معادلة Mackinnon

النموذج	مستوى المعنوية	
	0,01	0,05
بدون حد ثابت واتجاه زمني	-2,652	-1,954
بحد ثابت وبدون اتجاه زمني	-3,696	-2,975
بحد ثابت واتجاه زمني	-4,338	-3,587

واستناداً إلى نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ونتائج القيم الحرجة لاختبار (ADF) تبين

الآتي:-



- (1) استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي (y) عند المستوى (4) ومتكاملة من الدرجة (0) |.
- (2) استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالإنفاق على التعليم (x1) عند المستوى (6) ومتكاملة من الدرجة (0) |.
- (3) عدم استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالخريجين عند المستوى الا انها مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة (1) |.
- الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة (H1) للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.
- أما في ما يخص أعداد الخريجين فان النتائج تقودنا إلى قبول فرضية العدم (H0) والتي تنص على وجود جذر الوحدة.

2- نتائج اختبار تناظر التكامل

كي نبدأ باستخدام اختبار (Engle - Granger) ذا الخطوتين للكشف عن التكامل المشترك وإمكانية حصول علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) لابد ان تكون المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة نفسها لان الاختلاف في درجة تكامل المتغيرات يعد شرطاً ضرورياً وكافياً لعدم استقرارية حدي الخطأ العشوائي (Error term) المقدرين من العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وكما يعد شرطاً كافياً لنفي العلاقة السببية بينهما⁽⁴⁵⁾.

وبما ان السلسلة الزمنية الخاصة بأعداد الخريجين متكاملة من الدرجة (1) | والسلسلتين الزمئيتين الخاصتين بالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم متكاملتان من الدرجة الصفرية (0) | فيمكننا في البداية نفي تكامل حدي الخطأ العشوائي بين الناتج المحلي الإجمالي وأعداد الخريجين والولوج إلى عدم وجود توازن مشترك بينهما في الأمد الطويل وبالتالي نفي العلاقة السببية بينهما.

أما في ما يخص الناتج المحلي والإنفاق على التعليم فيما إنهما متكاملان من الدرجة نفسها فيمكننا إخضاعهما لاختبار (Engle Granger) ذي الخطوتين.

الخطوة الأولى: تقدير العلاقة طويلة الأجل بين السلسلتين بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لمعرفة فيما إذا كانت سلسلة البواقي الناتجة من النموذج متكاملة من الدرجة نفسها. وكانت النتائج بحسب الجدول التالي:

جدول (8) اختبار جذر الوحدة لحدي الخطأ العشوائي

العلاقة الدالية	ADF) بحد ثابت واتجاه زمني
$Y_t = B_0 + B_1 x_{1t} + \varepsilon_{1t}$	-2.83
$X_{1t} = B_0 + B_1 y_t + \varepsilon_{2t}$	-3.43151

نستدل من الجدول ان حدي الخطأ العشوائي مستقران لكون المحتسبة لاختبار ADF اكبر من القيم الجدولية المذكورة في الجدول (3-2)، كما نستدل على أنهما متكاملان من الدرجة نفسها أي من الدرجة (0) | الأمر الذي يدفعنا إلى الركون إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود توازن طويل الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم.



3- نتائج اختبار تناظر التكامل

بما ان الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم قد تم إخضاعهما إلى الاختبارين السابقين أصبح الآن بإمكاننا التعرف على اتجاه العلاقة بينهما والتي تخذ احد الأشكال التالية:-

$$Y \rightarrow X_1 \text{ من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق على التعليم}$$

$$X_1 \rightarrow Y \text{ من الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي}$$

$$Y \leftrightarrow X_1 \text{ بكلا الاتجاهين}$$

$$Y \text{ — } X \text{ انعدام العلاقة}$$

وان تحديد العلاقة يتم من خلال اختبار سايمز والذي كانت نتائجه بحسب الجدول التالي:

جدول (9) نتائج اختبار سايمز

model	Lag	R ² _{UR}	R ² _R	F
Y=F(x1,y)	2	0.93	0.889	0.64
X1=F(x1,y)	2	0.91	0.765	17.68

وعند مقارنة (F, Sims) مع (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0,01) وبالباغة (3,44) نحصل

على:

- 1) معنوية النموذج الكلي الثاني
- 2) عدم معنوية النموذج الكلي الأول
- 3) اتجاه العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق على التعليم.

4- تفسير النتائج

بعد أن حددنا العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة في العراق والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة للمدة (2011-1985) وأعداد خريجي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة التعليم التقني والإنفاق على التعليم والأسعار الثابتة للمدة ذاتها. وبعد تحليلها وفقا للبرنامج الإحصائي gretl حصلنا على نتائج تمثلت بعدم تأثير الناتج المحلي الإجمالي على أعداد الخريجين في العراق وكذلك المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول، بمعنى آخر ان كلا المتغيرين مستقلان، وهذه النتيجة وان كانت تبدو غير منطقية وفقا لمنطوق النظرية الاقتصادية إلا انه يمكن تفسيرها من خلال كون الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعتمد بشكل أساسي على مورد يكاد يكون وحيد يتمثل بالقطاع النفطي والتي تجعل منه خاضعا بشكل كامل للعامل السياسي المحلي والدولي أولا ولأسعار النفط العالمية ثانيا.

وإذا ما انتقلنا للجانب الآخر من العلاقة والمتمثلة بأعداد الخريجين فان انعدام العلاقة يكون أكثر وضوحا حيث يمكن تفسيرها بعدم انخراط معظم مخرجات العملية التعليمية في سوق العمل ولاسيما في القطاع العام وتحديدا قبل عام 2003 حيث انخفاض القيمة الحقيقية للأجر وكذلك فان من يتخرج من الذكور عليه الالتحاق بالخدمة العسكرية لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهر مما يعني إضافة عامين آخرين على السنوات التي يقضيها الخريجون من الذكور في المؤسسات التعليمية. أما خلال الحرب العراقية-الإيرانية فأن جميع الخريجين من الذكور التحقوا بالخدمة العسكرية طيلة سنوات الحرب الثمانية، كما إن الكثير من الخريجين وبالأخص حملة الشهادات العليا من أساتذة الجامعات والأطباء والصيدال



والمهندسين والمدرسين وغيرهم هجروا البلد بحثا عن فرص عمل أكثر ربحية في البلدان العربية والأجنبية (هجرة الكفاءات)، أما فيما يتعلق بعمل الخريجين في القطاع الخاص فهو الآخر عمل يعد ذو إنتاجية منخفضة لا يدر دخل مرتفع للخريج، كما انه في الأعم الأغلب يكون العمل غير متناسب مع المهارات التي تعلمها في المؤسسات التعليمية ناهيك عن الدور الضعيف أصلا للقطاع الخاص في تكون الناتج المحلي خلال مدة الدراسة.

أما في ما يخص العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق على التعليم فقد بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بينهما ان اتجاه العلاقة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق على التعليم وليس العكس وتفسير ذلك لا يختلف عن التفسير السابق وذلك نتيجة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي على النفط حيث تصل نسبة مساهمته إلى أكثر من 70 في المائة وبالتالي فانه يخضع إلى أسعار النفط العالمية التي تعد المؤثر الأول على ارتفاع معدلات نموه وانخفاضها أو التذبذب في كميات النفط المصدرة، وهذا ما كان واضحا في الأزمات العالمية المختلفة التي أثرت على أسعار النفط بشكل كبير ولعل أقرها هي أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي عقبها بشكل كبير وتحديدًا في عام 2009 ، كذلك فان سنوات العقوبات الاقتصادية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي شهدت تراجع الناتج المحلي نتيجة انخفاض كميات النفط المصدرة بشكل كبير جدا باستثناء كميات محددة تصدر الى الأردن عبر الشاحنات الحوضية وبعض الكميات المهرية لدول الجوار على الرغم من تواصل أعداد الخريجين بالزيادة. كما ان انقسام العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل في العراق كقيلة بنفي أي تأثير للإنفاق التعليمي في العراق على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: التحليل القياسي لنتائج العلاقة السببية

بعد تحديد العلاقة واتجاهها بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1988 والإنفاق على التعليم لذات للأسعار وللمدة 1985-2011 والتي كانت (العلاقة) بالشكل الآتي:

$$Y \rightarrow X1$$

أي بمعنى من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق على التعليم وبذلك تكون صياغة النموذج وتحليله وفقا للفقرات التالية الآتية:

أولاً: توصيف النموذج وصياغته

يعرف النموذج الاقتصادي Economic Model على انه منظومة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الغرض منها إعطاء صورة مبسطة وواضحة عن هذه العلاقات تكون اقرب ما يكون إلى الواقع. وبالتالي فانه وسيلة مهمة لتمثيل ظاهرة اقتصادية معينة لتسهيل عملية التحكم بها او التنبؤ بما تؤول إليه مستقبلا.

أما النموذج القياسي Econometric Model فانه نموذج اقتصادي يتضمن فضلا عن العلاقات الاقتصادية النظرية الممثلة رياضيا متغيرات عشوائية، وقد يتكون من معادلة واحدة او من مجموعة معادلات⁽⁴⁶⁾.

أما صياغة النموذج القياسي فانها تعد الخطوة الثانية من خطوات بناء النموذج الاقتصادي والتي تتطلب:

**1- تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل للنموذج:**

أ- تحديد المتغير التابع للنموذج والمتمثل بالإنفاق على التعليم $X1$ بالأسعار الثابتة لعام 1988 وللمدة 1985-2011.

ب- المتغير المستقل للنموذج والمتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي Y مقاس بالأسعار السابقة وللمدة نفسها.

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

لدينا أربع صيغ رياضية تعكس طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبالتالي نوع المعلمة المقدرة:

أ- الصيغة الخطية

$$X1 = b0 + \sum_{i=1}^n b1Y$$

اذ ان:

$X1 =$ المتغير التابع

$b0 =$ الحد الثابت

$b1 =$ معلمة المتغير المستقل

$Y =$ المتغير المستقل

ب- الصيغة اللوغاريتمية:

$$\text{Log } X1 = \text{log } b0 + b1 \sum_{i=1}^n \text{log } Y$$

ج- الصيغة النصف لوغاريتمية:

$$X1 = \text{log } b0 + b1 \sum_{i=1}^n \text{log } Y$$

د- الصيغة النصف لوغاريتمية المعكوسة:

$$\text{Log } X1 = b0 + \sum_{i=1}^n b1Y$$

تتم المفاضلة بين الصيغ أعلاه على ضوء تطابقها مع منطوق النظرية الاقتصادية من حيث إشارة المعلمة وقيمتها ومدى اجتيازها للاختبارات الإحصائية والقياسية.

3- التوقع المسبق لقيمة وإشارة المعلمة المقدرة:

على ضوء نتائج اختبار العلاقة السببية التي تناولناها في المبحث السابق والتي على ضوءها تم تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات المختلفة ومن ضمنها العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1988 وللمدة المبحوثة 1985-2011 فان إشارة معلمة المتغير التابع (النتائج المحلي الإجمالي) تكون موجبة لتعكس الأثر الايجابي للنتائج المحلي على الإنفاق إذ ان زيادة الأخير تكون مرتبطة بالأول، أما بخصوص قيمة المعلمة المقدرة فمن المتوقع ان لا تكون ذات قيمة كبيرة كون نسبة الإنفاق التعليمي الى الناتج المحلي الإجمالي تعد نسبة قليلة.



ثانياً: تحليل النتائج ومناقشتها:

سيتم تقدير النموذج القياسي وفقاً للبرنامج الإحصائي الجاهز Minitab 16.1.0 حيث تم اختيار أربعة أشكال رياضية للنموذج تمت المفاضلة بينها على أساس النظرية الاقتصادية وعلى أساس اجتيازها للاختبارات الإحصائية والقياسية.

ومن بين النماذج الأربعة المقدر تم اختيار النموذج الخطي التالي:

$$X_1 = 48 + 0.0119 Y$$

$$(0.36) \quad (3.321)$$

$$R-Sq = 29.2\% \quad F=10.29 \quad P= 0.004 \quad D.W=0.245168$$

هذا النموذج يعد الأفضل بالقياس إلى النماذج الأخرى من حيث الإشارة الموجبة للمتغير المستقبل وقيمتها، وكذلك من حيث مدى اجتيازه للاختبارات الإحصائية. إلا أنه من خلال النموذج نرى أن قيمة اختبار دارين-واتسن Durbin-Watson statistic تظهر أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الموجب First order Autoregressive Scheme ولم تعالج هذه المشكلة عند تقدير النموذج بصيغ متعددة (اللوغاريتمية، نصف لو غاريتمية، نصف لو غاريتمية معكوسة) لذا سوف يتم معالجة هذه المشكلة بطريقة التكرار وكالاتي:

1- استخراج قيمة معامل الارتباط البسيط (الروول rho) الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وفق الصيغة التالية⁽⁴⁷⁾:

$$e = 1 - \frac{1}{2} D.W$$

$$e = 0.877416$$

2- نقوم الآن بتصحيح البيانات من خلال الصيغة التالية:

$$Y^* = Y_t - eY_{t-1}$$

$$X^* = X_t - eX_{t-1}$$

3- ولغرض عدم فقد المشاهدة الأولى نستعين بالصيغة التالية:

$$Y^* = Y_1 \sqrt{1-e^2}$$

$$X_1^* = X_1 \sqrt{1-e^2}$$

وبعد تصحيح البيانات حصلنا على النموذج التالي:

$$X_1^* = -21.5 + 0.0183 y^*$$

$$(-0.49) \quad (3.41)$$

$$R-Sq = 31.7\% \quad F=11.61 \quad P=0.002 \quad D.W=1.47886$$

1- التحليل الإحصائي والقياسي

أ- اختبار T:

كانت قيمة t المحتسبة لمعلمة المتغير المستقل والبالغة 3.41 هي أعلى من قيمة t* الجدولية المناظرة لها عند مستوى 1 في المائة ودرجات حرية 26 والبالغة (2.473) مما يدل على معنوية المعلمة المقدر.

ب- اختبار R-Sq:



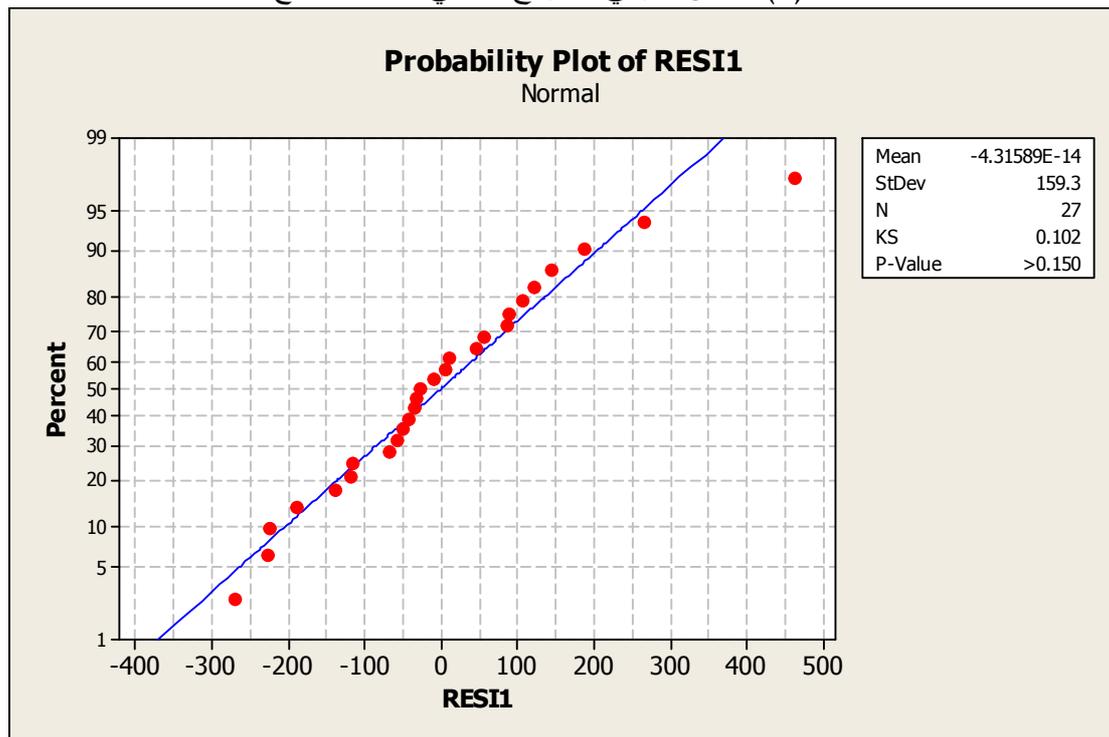
كانت قيمة معامل التحديد R-Sq هي 31.7 في المائة والتي تعني ان التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تفسر مامقداره 31.7 في المائة من التغير الحاصل في الإنفاق على التعليم والباقي يعود الى عوامل ومتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج او يمكن إدراجها ضمن المتغير العشوائي.
ج-اختبار F:

بلغت قيمة اختبار F المحتسبة 11.61 وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية المناظرة لها ((7.721 = (0.01 , 1 , 26)) فان المحتسبة اكبر من الجدولية مما يدل على جوهرية معامل التحديد R-Sq وعلى جوهرية النموذج ككل.

أما فيما يتعلق بباقي الاختبارات فأن قيمة الاحتمال P.value المقدره كانت 0.002 وهي اقل من مستوى المعنوية 5 في المائة، لذا فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان نموذج الانحدار المقدر غير معنوي ومن ثم فان معلمة المتغير المستقل تختلف عن الصفر مما يدل على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

وفيما يتعلق باعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للبوقي Normality Test ولغرض معرفة فيما لو كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، فان الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل (1) انتشار البواقي للنموذج الخطي بعد التصحيح



من خلال الشكل السابق نستطيع تلخيصه بالجدول التالي:



جدول (10) نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبقايا باستخدام اختبار Kolmogorov-smirnov

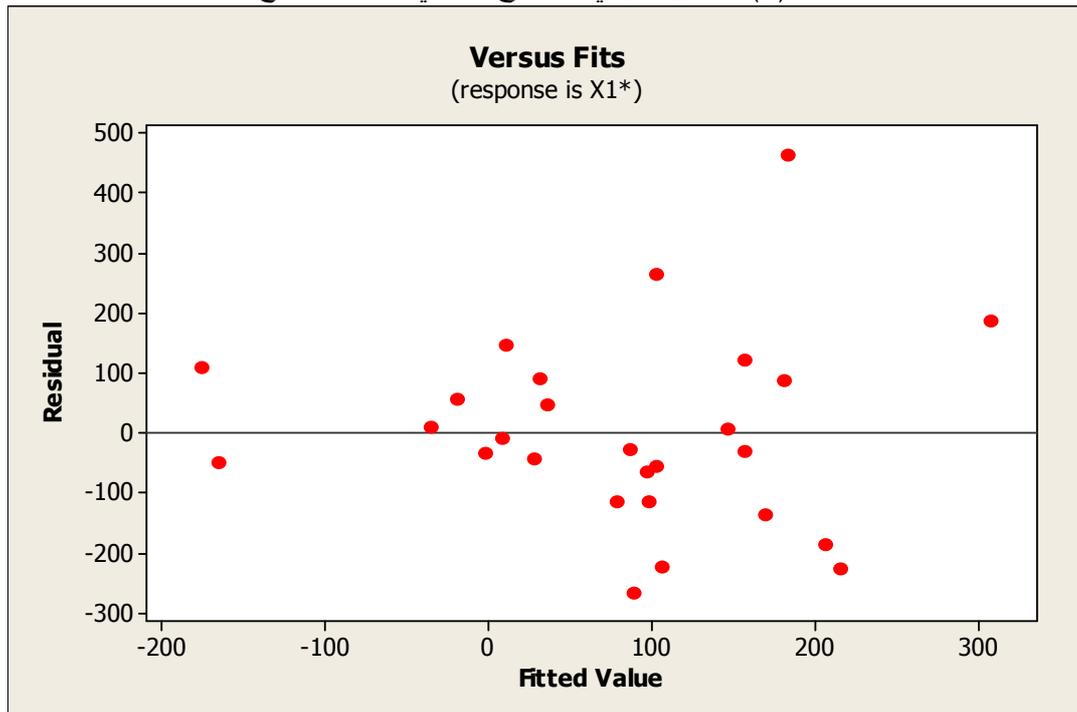
اختبار KS	عدد المشاهدات	الاحتمال P.Value
0.102	27	اكبر من 0.15

من خلال الجدول السابق المتضمن نتائج اختبار كلومجروف-سيمنروف فان قيمة P.Value اكبر من 0.15 وهي بذلك اكبر من مستوى معنوية 5 في المائة، لذا فاننا نقبل فرضية العدم التي ترى بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وعليه فان الشرط الأول المتمثل بشرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبقايا من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى قد تحقق.

أما فيما يتعلق بالشرط الثاني الخاص بوجود استقلال بين البواقي (عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي) أي فرضية العدم H_0 . وبعدم وجود استقلال بين البواقي (وجود ارتباط ذاتي بين البواقي) أي الفرضية البديلة H_1 . ومن خلال اختبار دارين-اتسن التي كانت قيمته 1.47886 وهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى ($du=1.469$, $dl=1.316$) عند مستوى معنوية 5 في المائة مما يعني وجود استقلال بين البواقي أي اننا نقبل بفرضية العدم، بمعنى آخر عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في النموذج المقدر.

أما بخصوص الشرط الثالث الخاص باختبار تجانس البواقي أي اختبار ثبات التباين فانه موضح بالشكل الآتي الذي نلاحظ من خلاله انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة (يمثل الصفر) إذ من الصعب تحديد شكل معين تسلكه البواقي وبالتالي فانها ليست متزايدة أو متناقصة أو انها تقع على جانب واحد، وبالتالي يمكن القول بعدم ثبات التباين ومن ثم تحقق الشرط الثالث من شروط المربعات الصغرى المتمثل بشرط ثبات التباين للبواقي.

شكل (2) انتشار البواقي للنموذج الخطي بعد التصحيح





2- التحليل الاقتصادي

من خلال النموذج المقدر نلاحظ الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) وهي تنطبق مع ماتوقعناه سابقاً، ووفقاً لتحليل السببية في المبحث الثاني أي ان التغير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة تؤدي إلى تغير بنفس الاتجاه في الإنفاق على التعليم وتحديداً إذا ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة فإنه سوف يزداد الإنفاق على التعليم بمقدار 0.0183 في المائة من الزيادة في الناتج، وهذه النسبة تعد منطقية إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تعد نسبة بسيطة، وبالعكس في حالة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وحدة واحدة فإن الإنفاق على التعليم ينخفض بالنسب السابقة ذاتها.

ان هذه النتائج تعني ان الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بعوامل أخرى غير عامل التعليم ولاسيما ارتباطه بقطاع الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) حيث يشكل الأخير نسبة عالية من الناتج المحلي الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هيكلية الناتج ومكوناته ومن ثم لا بد من اجراء الاصلاحات الحقيقية واللائمة للحد من الاعتماد على مورد وحيد للدخل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1- على الرغم من تأكيد النظرية الاقتصادية والدراسات التي أجريت في مختلف بلدان العالم ولمدد زمنية مختلفة وعينات متنوعة على وجود علاقة قوية بين التعليم والتنمية، الا ان دراساتنا أثبتت تشوه هذه العلاقة في العراق حيث كانت نتائج اختبار العلاقة السببية تتجه صوب نفي العلاقة الأمر الذي قادنا إلى عدم وجود ما يعزز الدور الايجابي للتعليم في التنمية الاقتصادية في العراق حيث كانت النتائج خلال المدة المبحوثة (1985-2011) كالتالي:

أ- عدم وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وأعداد الخريجين مما يعكس الانفصال التام بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل.

ب- وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم من المتغير التابع إلى المتغير المستقل، وهو أمر يؤكد مرة أخرى الانفصال الواضح بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل.

ج- دعم التحليل القياسي لنتائج اختبار العلاقة السببية إذ اثبتت ارتباط الإنفاق على التعليم بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

2- ان مخرجات النظام التعليمي شهدت زيادات كمية كبيرة خلال مدة البحث إلا إنها بعيدة كل البعد عن سوق العمل بقطاعيه الخاص والعام أو أنها تمارس أعمالاً بعيدة عن المهارات التي اكتسبتها خلال سنوات الدراسة.

3- ان التطور الكمي الحاصل في أعداد الطلبة المسجلين لم يشهد تطوراً نوعياً في تكوين المهارات، بسبب قلة الإنفاق على قطاع التعليم والذي انعكس على مستلزمات التدريب حيث كانت المهارات لا تلبى احتياجات سوق العمل.



4- ان حصة الإنفاق التعليمي من الناتج المحلي والموازنة العامة على الرغم من انها قد شهدت زيادات مطلقة خلال المدة المبحوثة مما يدل على زيادة الوعي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم غير ان هذا الدعم مازال ضئيلاً مقارنةً بالعديد من الدول العربية والإقليمية.

5- ان الزيادات السكانية في العراق اكبر من أن يستوعبها النظام التعليمي الحالي من حيث عدد الجامعات والمعاهد والمدارس المختلفة على الرغم من زيادتها الأمر الذي يقود إلى تراجع نوعية مخرجات النظام التعليمي في العراق.

ثانياً: التوصيات:

1- العمل على ضرورة ربط مخرجات العملية التعليمية في العراق باحتياجات التنمية الاقتصادية من خلال القيام بدراسات تحليلية على مستوى وزارة التخطيط ووزارة العمل بالتنسيق مع وزارتي التعليم العالي والتربية وفتح الكليات والأقسام العلمية المتلائمة مع تطورات سوق العمل في العراق.

2- العمل على وقف هجرة الكفاءات من البلد عبر تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل مناسبة لهم والتي تتناسب مع ما تم اكتسابه من مهارات وخبرات مما يقود في النهاية إلى زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج ومن ثم المساهمة في عملية التنمية.

3- العمل على زيادة تخصيصات التربية والتعليم سواء كان ذلك كنسبة من الموازنة العامة أو الناتج المحلي الإجمالي وبما يتناسب مع الزيادات الكبيرة لأعداد الطلبة المقيدون وفي كافة المراحل.

4- العمل على تبني الباحثين في وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي إجراء الدراسات والبحوث بحسب اختبار العلاقة السببية، كونها تبعدنا عن مشاكل الانحدار الزائف والنتائج الواهية واستخدام النتائج في الدراسات التطبيقية على مستوى الاقتصاد ككل وليس فقط على مستوى النظام التعليمي.

5- الاهتمام بالمراكز البحثية لمختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية وزيادة تخصيصاتها المالية بالشكل الذي يعزز دورها في تطوير العملية التعليمية.

6- اعادة النظر بالمؤسسات التعليمية الأهلية المعترف بها من قبل وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبمدى تطبيقها للمتطلبات التعليمية الحديثة بالشكل الذي تلعب فيه دوراً حقيقياً في تخفيف الأعباء الملقاة على المؤسسات التعليمية الحكومية.

7- التوسع في بناء المدارس الابتدائية والإعدادية بالشكل الذي يتناسب مع الأعداد المتزايدة للتلاميذ والطلبة والحد من ظاهرة الدوام المزدوج والدوام الثلاثي.

8- على الباحثين الآخرين دراسة اثر التعليم على التنمية في العراق والخروج بنتائج أكثر دقة من خلال زيادة سنوات الدراسة وتجربة متغيرات أخرى لم تتضمنها هذه الدراسة.



الهوامش والمصادر

- (1) باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص43.
- (2) احمد عبد الله الطراونة، دعم الموارد البشرية والمالية لصالح التنمية الثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج الثقافة والاتصال، السياسات الثقافية من اجل التنمية في الوطن العربي، الأردن، 2002، ص601.
- (3) عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص113.
- * وهذا لا يعني ان أحدا لم يفرق بين النمو والتنمية فان هناك من يرى ان النمو عملية تلقائية وكمية بينما التنمية هي عملية موجهة وهيكلية. وللمزيد من الفروق انظر في: خميس الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، دار الكتب، الموصل، 2000.
- (4) محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، مصر، 2008، ص64.
- (5) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص176-177.
- (6) محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاديات التنمية، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص34.
- (7) كامل علاوي كاظم، تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق، بحث منشور في الموقع الالكتروني التالي: <http://www.hrdiscussion.com/hr14827.html>
- (8) حسين عبد المطلب الإسراج، التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادي حالة مصر، بحث مقدم الى المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، مصر، 2007، ص181.
- * التنمية الاجتماعية وهي التنمية التي تهدف الى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعاشي والخدمات بشتى أنواعها.
- (9) صالح الطيبي وغالب محمد إسماعيل، التنمية العربية وآفاقها المستقبلية، دار حنين، عمان، 1995، ص119.
- (10) السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص15-16.
- (11) رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسة مقارنة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2006، ص35.
- (12) كامل علاوي الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص2.
- (13) احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010، ص53.
- (14) فليح حسن خلف، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980، ص5.
- (15) خالد حسين المرزوك، احمد خليل الحسيني، تبادل الأثر التنموي بين التربية والتعليم العالي وبين الفقر، جامعة بابل، العراق، ص15.



- (16) سوسن علي محمود، تقرير مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي للعراق للمدة 1970-1998، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 9، العدد 30 لسنة 2002، ص 82 .
- (17) عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص 2.
- (18) سوسن علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص 82.
- (19) ماهر عزيز عبد الرحمن، علاقة الاستثمار في التعليم بالتنمية الاقتصادية لبلدان عربية مختارة للمدة 1985-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2006، ص 30.
- (20) ميشيل ب تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص 165-166.
- (21) جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 197-198.
- (22) حامد عمار، حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (40)، بيروت، 1982/6، ص 120.
- (23) إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2007، ص 197.
- (24) فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، ط1، جدارا للكتاب العالي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007، ص 130-131.
- (25) إبراهيم الدعيمي، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، الأردن، 2002، ص 94.
- (26) جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، جامعة الموصل، 1990، ص 16.
- (27) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، دراسة في ثلاث أجزاء، العراق، 2011، ص 146.
- (28) جمال أسد مزعل، المصدر السابق ذكره، ص 17.
- (29) باسمه علوان حسين، فؤاد توما، تطور التعليم في العراق، مجلة دراسات تربوية، العدد (6) نيسان 2009، ص 159.
- * لم يتسن لنا معرفة أسباب هذا الانخفاض في المدارس هل هو يعود الى خروج بعض المدارس من الخدمة نتيجة صعوبة تأهيلها بسبب نقص التخصيصات المالية او لأنها تقع في مناطق معينة او هنالك أسباب أخرى.
- (30) وزارة التخطيط ، دائرة الدراسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2009 ، ص 64.
- (31) الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2011، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، وزارة التخطيط، 2012، ص 2.
- (32) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010-2011، إحصاءات التربية والتعليم، جدول (9-24).
- (33) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، مصر، 2009، ص 99.
- (34) محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره، ص 8 .
- (35) احمد جاسم جبار، مصدر سبق ذكره ، ص 61.
- (36) Richard Garfield, The Impact of Economic Sanctions on Health and Well-being, Overseas Development Institute, London, 1999, P.2-6.



- (37) عبد الرزاق الفارسي، السلاح والخبز الانفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990)، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1993، ص149 .
- (38) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص201.
- (39) عباس النصر اوي، مستقبل الاقتصاد العراقي ، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 309 ، دمشق، 2003، ص28.
- (40) حسن لطيف الزبيدي، الفقر في العراق مقارنة في منظور التنمية البشري، المصدر السابق ذكره ، ص70.
- (41) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى أين ، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، 2001 ص25.
- قبل توقيع مذكرة التفاهم كان الاقتصاد العراقي يعد شبه مغلق باستثناء شحنات محددة من النفط تصدر الى الأردن عن طريق الشاحنات الحوضية وكذلك عمليات التهريب من والى بعض دول الجوار .
- (42) مجموعة من الباحثين، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤشر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة تحت عنوان، السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي 16-18/1/2001، تحرير د. عماد عبد اللطيف ، بيت الحكمة، العراق، ص194.
- الوصفات الجاهزة قد لا تكون كفيلة بنحول الاقتصاد نحو آلية السوق لذا فالنظام الاقتصادي في العراق غير واضح المعالم على الرغم من كون الاتجاه العام اقرب مايكون نحو اقتصاد السوق.
- (43) احمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة الخليج العربي، المجلد 11، الإصدار 1-2، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2010، ص114-115.
- (44) فارس حداد - زيرفورس، البنك الدولي في العراق ملكية العراق للبقاء والاستمرار، ورقة عمل، دائرة الشرق الأوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا البنك الدولي ، حزيران 2005، ص34.
- (45) شيخي محمد، طرق القياس الاقتصادي محاضرات وتطبيقات، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 289.
- (46) طالب حسن نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، جامعة بغداد، العراق، 1991، ص20.
- (47) عدنان داود العذاري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول: تطبيق باستخدام برنامج Minitab, Relase، مراجعة د. صادق علي الجبوري، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان، 2010، ص100-105.